الأمم المتحدة

A/ES-10/597–S/2013/385

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
1 July 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

بالرغم مما يبذل من جهود جدية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الحل القائم على وجود دولتين وإحياء المفاوضات الرامية إلى تحقيقه وتسوية القضايا العالقة والنزاع برمته، فقد بدأ يتلاشى أمل الشعب الفلسطيني وثقته في إمكانية تحقيق السلام إزاء استمرار إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، في شن حملتها الاستيطانية وغيرها من أعمال غير مشروعة في جميع أنحاء أرض فلسطين، وهو ما يثبت مرة أخرى أنها ترفض أن تسلك طريق السلام.

وها نحن نقف مرة أخرى شهودا على أعمال إسرائيلية تؤكد من جديد أنه فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني وأرضه، تفضل الحكومة الإسرائيلية أن تسلك طريق الاحتلال والضم والسيطرة، وأعمال تكشف على نحو صارخ عدم استعداد هذه الحكومة لاحترام القانون الدولي والتصرف بحسن نية من أجل السلام. فالملاحظات الاستفزازية التي يبديها مسؤولون إسرائيليون والأعمال غير المشروعة لقوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين المتشددين لا تزال تبرز بشكل فاضح ازدراء إسرائيل للحل القائم على وجود دولتين ومحاولاتها المستميتة لنسفه.

080713 080713 13-38216 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

فالمستوطنات وما يسمى ''البؤر الأمامية'' يتواصل توسيعها وترسيخها؛ ويتواصل إصدار الأوامر العسكرية بمصادرة أراضي الفلسطينيين وهدم منازلهم؛ وما زال المدنيون الفلسطينيون يشردون بالقوة، وبخاصة في منطقتي القدس الشرقية المحتلة وغور الأردن؛ وما زال المدنيون يتعرضون يوميا للاعتقال والاحتجاز؛ وتواصل قوات الاحتلال استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين الفلسطينيين وإلحاق إصابات بالمدنيين؛ ويتواصل الحصار المضروب على غزة، وهو ما يسفر عن خسائر اجتماعية واقتصادية ويتسبب في مشاق إنسانية خطيرة؛ وما زال المستوطنون يهاجمون دون مبرر الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك الأماكن الدينية ويشيعون مشاعر الرعب والفزع بينهم. وبالإضافة إلى ما أعلن عنه في الشهر الماضي بشأن خطط بناء أكثر من ١ ٠٠٠ وحدة استيطانية، صادرت قوات الاحتلال مئات الدونمات من الأراضي الفلسطينية، منها ٩٥٠ دونما في منطقة نابلس وحدها؛ وجرى تهديم ٢٤ هيكلا آخر، وتشريد ٥٥ فلسطينيا، منهم ٢٣ طفلا؛ وشنت ٤٥٧ غارة عسكرية إسرائيلية على المدن والقرى الفلسطينية، وهو ما تسبّب في إصابة ١٦٢ فلسطينيا، من بينهم ما لا يقل عن ٥٨ طفلا وثماني نساء؛ وتم اعتقال ٤٥٥ فلسطينيا.

وهذا هو رد إسرائيل على النداءات التي وجهت إليها من جميع قارات العالم لوقف سياساتها وممارساتها غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتعاون على نحو جدي مع مبادرة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، جون كيري، وشركائه في المنطقة والمجتمع الدولي. فهي تواصل، بما عرف عنها من تعنت وغطرسة نسف وتجاهل المواقف والجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى إعمال الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ والتوصل إلى اتفاق سلام عادل دائم شامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي حين أن الفشل في هذا الصدد ليس خيارا مطروحا بالنسبة لبقية المجتمع الدولي بما فيه دولة فلسطين، فإن إسرائيل تصرّ على جر الجميع في هذا المنزلق الخطير.

فقد تبين مرة أخرى وجود خطط لتوسيع المستوطنات غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة، حيث أعلن في الآونة الأخيرة عن إقرار بناء ٦٩ وحدة أخرى في المستوطنة التي بُنيت في جبل أبو غنيم على أرض فلسطينية مصادرة تشير إليها سلطة الاحتلال بمسمى ''حار حوما''. ونشير هنا إلى أن قرار إسرائيل في عام ١٩٩٧، عندما كان السيد نتنياهو هو رئيس الوزراء في ذلك الحين أيضا، قد أدى إلى عقد الجمعية العامة لدورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة لمعالجة الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. ورغم الموقف الواضح الذي اتخذته الجمعية العامة في ذلك الحين، وفي قرارات أخرى، ورغم غير ذلك من مواقف سابقة أخرى أكدها كذلك مجلس الأمن، ورغم ما وجه إلى إسرائيل من دعوات متكررة تطالبها بوقف أنشطتها الاستعمارية

غير القانونية، لا يزال النشاط الاستيطاني مستمرا حتى اليوم. وكما ورد في الرسائل السابقة، فالواقع هو أن إسرائيل كثفت كثيرا من حملتها الاستيطانية التي ستصل في الربع الأول من هذه السنة وحده أعلى مستوى على امتداد سبعة أعوام، في انتهاك للقرارات ذات الصلة وفي خرق خطير للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما للمحكمة الجنائية الدولية.

وإلى جانب هذه الأعمال غير القانونية التي تزيد من تشظي الأرض الفلسطينية وتهدد مقومات استمرار الحل القائم على وجود دولتين، يواصل المسؤولون الإسرائيليون على أعلى المستويات إبداء تعليقات استفزازية تزيد من تسميم الأجواء وتأجيج التوترات بين الجانبين. فها هو ذا وزير الاقتصاد الإسرائيلي والشريك الرئيسي في حكومة نتنياهو الائتلافية، نفتالي بينت، يقول بعد مضي أسبوع فقط على التعليقات المتحاملة التي صدرت عن نائب وزير الدفاع، إن فكرة إقامة دولة فلسطينية ''وصلت إلى طريق مسدود''، ورفض اعتبار إسرائيل دولة قائمة بالاحتلال، وقال في معرض وصفه لجهود السلام في اجتماع لمجلس المستوطنين ''لم يحدث قط في تاريخ إسرائيل أن أهدر مثل هذا العدد الكبير من الناس مثل هذا القدر الكبير من الطاقة من أجل شيء لا طائل من ورائه''.

وفي حين أن القيادة الفلسطينية لا تزال ملتزمة حتى الآن بالحل القائم على وجود دولتين وبإجراء مفاوضات للتوصل إليه وتسوية جميع القضايا العالقة، فإنه يجب علينا الوقوف إلى جانب سائر أعضاء المجتمع الدولي وقفة تأمل نقيم فيها جديا احتمالات تحقيق هذا الحل في ظل هذه الظروف التي تفرضها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال. فقد أوفت فلسطين مرارا وتكرارا بالالتزامات الصعبة اللازمة لتحقيق السلام وأكد الرئيس محمود عباس عدة مرات التزامنا واستعدادنا، غير أننا في مفترق الطرق الدقيق الحالي، نخشى الدخول في مفاوضات جوفاء لمجرد إجراء مفاوضات وينتابنا الجزع إزاء تدهور الحالة في الميدان جراء الممارسات الإسرائيلية غير القانونية.

ونذكّر هنا بالبيانات التي أدلى بها مساعد الأمين العام للشؤون السياسية أمام مجلس الأمن وجاء فيها أنه ''بالرغم من حاجة الطرفين الكبيرة إلى استئناف المفاوضات باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، فإنه لا بدّ من وجود إطار موضوعي حسن الإعداد، إضافة إلى جدول زمني إذا ما أريد أن تكون للمحادثات فرصة للنجاح'' و ''لا بد من تهيئة بيئة مواتية على أرض الواقع''. لذا، فإننا نكرر مناشدة المجتمع الدولي بذل الجهود اللازمة لكفالة امتثال إسرائيل للالتزامات المنوطة بها بموجب القانون الدولي، وهو ما لا بد منه لكفالة إجراء مفاوضات مباشرة جدية بين الطرفين لبلوغ الأهداف الطويلة المدى للعملية السلمية بالاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد،

ومبادرة السلام العربية وخارطة طريق اللجنة الرباعية. وتقع المسؤولية على مجلس الأمن باعتبار أن من واجبه صون السلام والأمن الدوليين. ونشير مرة أخرى إلى ما أكده مساعد الأمين العام للشؤون السياسية بقوله ”إن المجتمع الدولي يتحمل فعلا مسؤولية كبيرة عن تحويل هذا الاحتمال إلى حقيقة“. وقد كان لزاما تحمل هذه المسؤولية الرسمية منذ وقت طويل.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة التي يبلغ عددها ٤٦٨ رسالة تتعلق بالأزمة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/ES-10/596-S/2013/353) تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه، وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتنا اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوزيع نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة